**ضرب المثل بالجنة**

***بحث فى : توحيد الصفات***

 *إعداد / منة الله مجدى بهجت*

*قسم الدعوة وأصول الدين*

*كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

*شاه علم - ماليزيا*

*Menna.Magdy@mediu.ws*

**خلاصة هذا البحث فى : ضرب المثل بالجنة**

**الكلمات الافتتاحيه : فصلنا ، القاعدتين ، الصفات**

* **.*المقدمة***

**الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة ضرب المثل بالجنة**

* ***. موضوع المقالة***

قد فصلنا القول في القاعدتين السابقتين: القول في الصفات كالقول في الذات، والقاعدة الأخرى القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر، وسنتكلم عن مثالين من غير إلزام كل من أول أو عطل آية الصفات، وهذا من خلال العنصرين الآتيين:

الأول: ضرب المثل بالجنة:

فالمثل الأول ما أخبر الله تعالى عما في الجنة من المخلوقات؛ مما أعد لأوليائه، من أصناف النعيم: من المطاعم، والمشارب، والملابس، والمساكن، وغير ذلك؛ فأخبرنا أنّ فيها لبنًا، وعسلًا، وخمرًا، وماءً، ولحمًا، وغير ذلك.

وقد قال ابن عباس -رضي الله عنهما-: "ليس في الدنيا شيء مما في الجنة، إلا الأسماء". أخرجه ابن جرير، وغيره وإسناده صحيح.

فموجودات الآخرة موافقة لموجودات الدنيا في الاسم، وفي مسمى الاسم المطلق، وهو المعنى العام الكلي المشترك، ولكنها مع ذلك ليست مماثلة لها، بل بينهما من التباين ما لا يعلمه إلا الله.

وإذا كان هذا التّباين موجودًا بين المخلوقات، وفي صفاتها المتفقة في الأسماء، وفي المعنى الكلي المشترك؛ فالخالق  أعظم مباينة للمخلوقات من مباينة المخلوق للمخلوق، ومباينته لمخلوقاته أعظم من مباينة موجود الآخرة بموجود الدنيا؛ لأنّ المَخْلُوقَ أقربُ إلى المخلوق المُوافِق له في الاسم من الخالق إلى المخلوق.

فإثبات القدر المشترك الذي به تُفهم الألفاظ لا يلزم منه التماثل في الخصائص؛ فبين ماء الدنيا وماء الآخرة قدر مشترك، وهو المعنى العام الكلي للفظ الماء، وكذلك بين لبن الدنيا ولبن الآخرة قدر مشترك، وبين خمر الدنيا وخمر الآخرة قدر مشترك، وهكذا بقية الأمور التي أخبر عنها الله -تبارك وتعالى.

ولكل من موجودات الدنيا وموجودات الآخرة خصائص لا يُشركّ فيها الآخر. فنحنُ نعلم وندرك أنّ اللّبَنَ شراب يُشرب، وهكذا الخمر والماء وبينه وبينها فروق، ونُدرك أن هذه الثلاثة من أنواع الشراب، وليست شيئًا يلبس أو يُسكر؛ فنحن نفرق بين معناها، ومعنى المساكن، والملابس، والمطاعم، والحور العين التي في الجنة؛ فلا بد من إثبات القدر المشترك المتفق في أسمائها.

وهذا القدر المشترك هو المعنى العام، وهو مسمى الاسم عند الإطلاق، الذي به يُفهم معنى اللفظ المطلق والغائب، ثم عند إضافته وتقييده ينضاف إليه المعنى الآخر، يَخُصّه غير المعنى العام المُشترك. ولا بد من هذا القدر المشترك؛ حتى تُفهم الألفاظ، ويُمكن التخاطب بها.

وليس هذا المعنى العام، والقدر المشترك هو التشبيه الذي نفته الأدلة النقلية والعقلية؛ فالاتفاق وثبوت القدر المشترك لا يَسْتَلزمُ التَّمَاثُل في الخصائص، ولهذا اشترك الناس في هذا المقام ثلاث فرق:

فالسّلَفُ والأئمة وأتباعهم: آمنوا بما أخبر الله به عن نفسه، وعن اليوم الآخر، مع علمهم بالمباينة التي بين ما في الدنيا، وبين ما في الآخرة، وأنّ مُباينة الله لخلقه أعظم.

والفريق الثاني: الذين أثبتوا ما أخبر الله به في الآخرة من الثواب والعقاب، ونفوا كثيرًا مما أخبر به من الصفات؛ مثل طوائف من أهل الكلام؛ المعتزلة ومن وافقهم.

والفريق الثالث: نفوا هذا وهذا، كالقرامطة الباطنية، والفلاسفة وأتباع المشَّائين، ونحوهم من الملاحدة الذين ينكرون حقائق ما أخبر الله به عن نفسه، وعن اليوم الآخر، ثم إنّ كثيرًا منهم يَجعلونَ الأمرَ والنّهي من هذا الباب: فيجعلون الشرائع المأمور بها، والمحظورات المنهي عنها، لها تأويلات باطنة تخالف ما يعرفه المسلمون منها.

كما يتأولون الصلوات الخمس، وصيام شهر رمضان، وحج البيت؛ فيقولون: إنّ الصلوات الخمس معرفة أسرارهم، وإنّ صيام رمضان، كتمان أسرارهم، وإن حج البيت السفر إلى شيوخهم. ونحو ذلك من التأويلات التي يُعلم بالاضطرار أنها كذب، وافتراء على الرسل -صلوات الله عليهم- وتحريفٌ لكلام الله ورسوله عن مواضعه، وإلحاد في آيات الله.

وقد يقولون: إنّ الشرائع تلزم العامة دون الخاصة؛ فإذا صار الرجل من عارفيهم، ومحققيهم، وموحديهم، رَفَعُوا عنه الواجبات، وأباحوا له المحظورات.

وهؤلاء الباطنية الملاحدة أجمع المسلمون على أنهم أكفر من اليهود والنصارى؛ فأهلُ السنة والجماعة، وهم السلف الصالح والأئمة وأتباعهم؛ آمنوا بِكُلّ مَا أخْبَرَ اللهُ به عن نفسه، وعن اليوم الآخر، آمنوا بما جاء في الكتاب والسنة من ذلك كله، مع علمهم وإيمانهم بمباينة موجودات الآخرة لموجودات الدنيا، وأنّ مُبَاينة الله تعالى لخلقه، أعظم من مباينة هذه المخلوقات بعضها بعضًا.

فمذهب أهل السنة والجماعة: متفق ومنتظم ومنسجم مع العقل، والنصوص الشرعية؛ لا اضطراب فيه ولا تناقض.

الفِرْقة الثانية: طوائفُ مِنْ أهلِ الكَلام، وهم الذين أثبتوا ما أخبر الله به من الثواب والعقاب في الآخرة في الجملة، ونفوا كثيرًا مما أخبر الله به عن نفسه، ويدخل في هؤلاء المعتزلة، والجهمية، والأشاعرة. فهؤلاء كلهم فرقوا بين ما أخبر الله به عن نفسه، وعن اليوم الآخر؛ فأثبتوا بعضًا ونفوا بعضًا؛ فوقعوا في التناقض؛ حيث فَرّقوا بين ما جاءت النصوص الشرعية بإثباته، وإن كان بين هؤلاء اختلاف في إثبات بعض أمور الآخرة.

المعتزلة تُنكر الشفاعة لأهل الكبائر، وتوجب لهم الخلود في النار، ومنهم من يُنازع في الحوض والميزان بخلاف الأشاعرة. والجهمية تقول بفناء الجنة والنار؛ بخلاف المعتزلة والأشاعرة.

والفرقة الثالثة: القرامطة الباطنية والفلاسفة، ونحوهم من الملاحدة الذين يُنكرون حقائق ما أخبر الله به عن نفسه، وعن اليوم الآخر؛ فينفون أسماء الله وصفاته، كما ينفون حقائق اليوم الآخر، ورُبّما لبّسوا فقالوا: البعث روحاني، وجعلوا ما يكون في الدار الآخرة من النعيم والعذاب من باب التخييل الذي لا حقيقة له.

وكثير من هؤلاء يجعلون الشرائع من هذا الباب، فيجعلون لما أمر الله به، وما نهى عنه، تأويلات باطلة تخالف ما يعرفه المسلمون منها، كما يتأولون الصلوات الخمس بمعرفة أسبابهم، وصيام رمضان بكتمان أسرارهم، وحج البيت الحرام بالسفر إلى شيوخهم، ونحو ذلك من التأويلات التي يُعلم بالاضطرار أنّها كذبٌ وافتراء على الله ورسله، وتحريفٌ للكلم عن مواضعه، وإلحاد في آيات الله وشرائعه كما تقدم بيانه.

فهذه المعاني التي يُفَسّرون بها شرائع الله، لا تمتُّ إلى المعنى الحقيقي بصلة؛ لا لُغة ولا شرعًا، وليس عليها أي دليل؛ لا صحيح ولا فاسد، بل هي من باب التحريف والإلحاد الظاهر.

وقد يقولون بأن الشرائع تلزم العامة دون الخاصة؛ فإذا صار الرجل من كبرائهم، ومحققيهم أسقطوا عنه التكليف؛ فرفعوا عنه الواجبات، وأباحوا له المحظورات؛ لأنّ هذه التكاليف إنّما تلزم العامة، حسب زعمهم، ويقصدون بهم من هو خارج مذهبهم، وهذا يقولونه مصانعة، وإلا فليس في الحقيقة لديهم شرائع يؤمنون بها، وقد يوجد في بعض المنتسبين للتصوف والسلوك من يدخل في بعض هذه المذاهب الباطنية ويتبعها، كالقول بأنّ للشّرع معنى باطنًا غير ظاهر، أو أن بعض الناس يصل إلى درجة تسقط عنه التكليف.

ومما يحتج به أهل الإيمان والإثبات على هؤلاء الملاحدة يحتج به كل من كان من أهل الإيمان والإثبات على من يشرك هؤلاء في بعض إلحادهم؛ فإذا أثبت لله تعالى الصفات، ونفى عنه مماثلة المخلوقات، كما دلّ على ذلك الآيات البينات؛ كانَ ذلك هو الحق، الذي يوافق المنقول والمعقول، ويهدي مؤسسي الإلحاد والضلالات.

فأهلُ الكَلام شاركوا الباطنية والفلاسفة في نفي ما نفوا من الصفات، على اختلاف طوائفهم، كما شاركوا أهل السُّنة في الإيمان باليوم الآخر، فكُلّ ما يُردُّ به على الباطنية في إلحادهم وتحريفهم، يرد به على من شاركهم في بعض إلحادهم وتحريفهم؛ فإذا قيل للباطنية: إنّ تحريفَكُم لِنُصوصِ الشَّرعِ بَاطِلٌ، ومخالف للمعقول، والمنقول، واللغة، يُقال لمن حَرّف معاني نصوص الصفات أو بعضها: إنّ تحريفكم لها ونفيكم لحقيقة معناها مخالف للمعقول، والمنقول، واللغة وهكذا.

ولهذا تسلط عليهم الفلاسفة واحتجوا عليهم بتأويلهم لنصوص الصفات، على ما تأولوه من نصوص المعاد والشرائع، فمن أثبتَ لله تعالى الصفات، ونَفى عنه مماثلة المخلوقات، كما دَلّت على ذلك الأدلة العقلية والنقلية، كانَ ذلك هو الحق الموافق للنقل والعقل، والهادم لأساس الإلحاد والضلال، والله  لا تُضرَبُ له الأمثال التي فيها مماثلة لخلقه.

فإنّ الله لا مثل له، بل له المثل الأعلى؛ فلا يجوز أن يُشرك هو والمخلوق في قياس تمثيل، ولا في قياس شمول تستوي أفراده، ولكن يستعمل في حقه المثل الأعلى، وهو أنّ كُلّ مَا اتّصَفَ بِه المَخلوق من كمال فالخالق أولى به، وكل ما تنزَّه عنه المخلوق من نقص؛ فالخالق أولى بالتنزيه عنه.

فإذا كان المخلوق منزهًا عن مماثلة المخلوق مع الموافقة في الاسم، فالخالق أولى أن يُنزَّه عن مماثلة المخلوق، وإن حصلت موافقة في الاسم، ولا بد من التأكيد والتذكير، بأنّ اللهَ -تَبارَك وتعالى- لا تُضرب له الأمثال، التي فيها مماثلة لخلقه؛ كما قال -تبارك وتعالى: {ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ} [النحل: 74]، وقال سبحانه: {ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ} [الشورى: 11].

فأما ضرب الأمثال التي تتضمن تعظيمه، وتبين أنه تعالى أولى بالكمال، وأولى بالتنزيه عن النقص من خلقه؛ فهذا وارد في القرآن كما في قوله تعالى: {ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ} [الروم: 28] فهذا من قياس الأولى، ومضمونه أنه إذا كان المملوك منكم لا يكون شريكًا لمالكه، ولا يرضى المالك أن يكون المملوك شريكًا له ومساويًا له، فالله -تبارك وتعالى- أولى ألا يكون أحد من خلقه وعبيده شريكًا له.

فلا يجوز أن يشترك الخالق والمخلوق في قياس تمثيل يستوي فيه الفرع والأصل، ولا في قياس شمول تستوي أفراده؛ فقياس الشمول مصطلح منطقي معروف، وهو الدليلُ المكون من مقدمتين فأكثر، والمقدمة هي القضية التي تكون جزء الدليل، وقياسُ التمثيل هو القياس المعروف عند الأصوليين، وهو إلحاق فرع بأصل في حكم لعلة جامعة بينهما، وحقيقة القياسين واحدة إلا أنهما مختلفان في الأسلوب والصيغة.

وتقريب هذا بالمثال التالي؛ فمثال القياس الفقهي: قياس التمثيل، إلحاق النبيذ بالخمر في التحريم لجامع الإسكار، فالنبيذ فرع، والخمر أصل، والحكم التحريم، والعلة الإسكار، وهذا القياس يمكن أن يُصاغ بصيغة قياس الشمول فيُقال: النبيذ مسكر، وكل مسكر حرام؛ فالنبيذ حرام. فلا يجوز استعمال قياس التمثيل ولا الشمول في حق الله -تبارك وتعالى- فلوازم صفات المخلوق لا تلزم في صفات الله -تبارك وتعالى.

وأهل البدع يستعملون قياس الشمول في حق الله -تبارك وتعالى- ومن ذلك قولهم: الصفات لا تقوم إلا بجسم، وكل جسم مركب، فلو كان لله تعالى صفات لكان جسمًا، ثم لكان مركبًا، فيلزم من ذلك التركيب والتشبيه، فينفون عن الله -تبارك وتعالى- الصفات؛ بناء على أنه يلزم في حق الخالق ما يلزم في حق المخلوق، فلا يجوز أن يستعمل في حق الله -تبارك وتعالى- هذا القياس، وإنما يُستعمل في حقه قياس الأولى كما قال تعالى: {ﮘ ﮙ ﮚ} [النحل: 60].

والمثل الأعلى هو الوصف الأكمل، فله المثل الأعلى في الواقع، وفي قلوب المؤمنين، والمثل الأعلى يتضمن قياس الأولى، وهو أن كل كمال ثبت للمخلوق لا نقص فيه؛ فالخالق أولى به، فمثلًا نقول: العلم صفة كمال، والمخلوق يتصف بالعلم، فالخالق أولى بالاتصاف بصفة الكمال هذه من المخلوق؛ لئلا يكون المخلوق أكمل من الخالق، وتقييد الكمال بكونه لا نقص فيه هي احتراز من بعض الكمالات التي يوصف بها المخلوق، وهي كمال في حقّه، ولكنها تتضمن نقصًا.

فالإنسان الذي يولد له أكمل من العقيم، والإنسان الذي يأكل الطعام أكمل من المريض الذي لا يأكل، ولكن هذا الكمال يستلزم نقصًا في المخلوق، فالولد يستلزم التجزؤ في الإنسان؛ لأن الولد جزء من الوالد كما أنه يستلزم النظير؛ فالولد نظير والده، ويستلزم الحاجة من وجه، كالحاجة إليه في معونته مثلًا، كما أنّ الأكلَ يَستلْزِمُ الحَاجة إلى الطعام، وكذلك كل ما تنزه عنه المخلوق من صفات النقص؛ فالخالق أولى بأن ينزه عنه. فإذا كان المخلوق منزهًا عن مماثلة المخلوق، مع الموافقة في الاسم، كما سبق في ذكر المثل بموجودات الآخرة مع موجودات الدنيا؛ فالخالق  أولى أن لا يماثل خلقه، وإن حصلت موافقة في الاسم المتضمنة للاشتراك في المعنى العام الكلي المشترك، الذي هو مسمى باسمه عند الإطلاق.

**المراجع والمصادر:**

1. **تقي الدين أحمد عبد الحليم بن تيمية ، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب/ عبد الرحمن بن قاسم، المدينة المنورة، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف, عام 1416هـ.**
2. **علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي ، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق د/ عبد الله التركي وشعيب الأرنؤوط، بيروت، الطبعة العاشرة مؤسسة الرسالة، 1417هـ.**
3. **محمد بن خليفة التميمي ، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ، الرياض، مكتبة أضواء السلف الطبعة الأولى، 1419هـ.**
4. **محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ،الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، الرياض، دار العاصمة، 1998م.**
5. **محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، دار الكتب العلمية, 2003م.**
6. **هبة الله بن الحسن اللالكائي ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق ، أحمد سعد حمدان، الرياض، دار طيبة، 1982م.**
7. **محمد بن إسحاق بن خزيمة ، كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل ، تحقيق: عبد العزيز الشهوان، الرياض، دار الرشد للنشر والتوزيع،1987م.**
8. **محمد ناصر الدين الألباني ، مختصر العلو للعلي الغفار ، المكتب الإسلامي، 1980م.**
9. **محمد بن صالح بن عثيمين ، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، تحقيق: أشرف عبد المقصود، القاهرة، مكتبة السنة، 1993م.**
10. **إبراهيم البريكان ، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف ، الدمام، دار ابن القيم، 2004م**
11. **عمر سليمان الأشقر ، الأسماء والصفات في معتقد أهل السنة والجماعة، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، 1992م.**
12. **أحمد عبد الرحمن القاضي ، مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات "عرض ونقد"، الرياض، دار العاصمة، 1995م.**
13. **عبد الرحيم السلمي ، حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، الرياض، دار المعلمة للنشر والتوزيع، 2000م.**